دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - حالة الجزائر -

الدكتور: غباغ غريب
الدكتور: بوفنوح محمد
جامعة ' 08 ماي 1945 ' قالمة – الجزائر

مقدمة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الاقتصادية، وتبرز بين الحين و الأخر على الساحة الاقتصادية لتثير الجدل و النقاش حول سبل النهوض بها، و البحث عن أفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني من إضافات باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك بوضوح في مساهمتها الفاعلة في التشغيل، دفع عجلة الإنتاج و مساندتها للمؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية، فضلا عن هيكلتها الخفيفة والمرنة وقدرتها على التلاؤم السريع في تحقيق فوائد أكبر من الانفتاح العالمي القائم. فالشواهد التاريخية تؤكد قدرة هذه المؤسسات على تحقيق التنمية المنشودة إذا ما هيئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم وأحاطتها بالعناية الكافية من أطر قانونية وتشريعية، ومنحت الفرصة لإثبات وجودها.

بالنسبة للجزائر وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذا النوع من المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات تهدف في مجملها إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا الفضاء الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تلعبه مستقبلا في ظل ما تحظى به من عناية وإهتمام، ويظهر ذلك من خلال إتباع سياسات نقدية، وإنشاء هياكل تهتم خصيصا بتمويل، دعم وتأهيل هذه المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة عبر تسليطها الضوء على الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال إبراز:

- ✓ أهمية هذه المؤسسات وكذا الدور الذي تلعبه في مختلف اقتصاديات دول العالم، فهي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، وتوفير مناصب الشغل لشرائح كبيرة من المجتمع من جهة أخرى.
- ✓ المكانة التي تحتلها في برامج التنمية الوطنية، بعد الفشل في إقامة المجمعات الاقتصادية الكبرى، و تشجيع الجزائر على إنشاء مثل هذه المؤسسات من خلال تطبيقها لجملة من الإصلاحات و سن العديد من التشريعات و القوانين في هذا الشأن.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي:

✓ الوقوف على مدى إسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال العمل على معرفة الإنتاج المتحقق في هذه المؤسسات، ومن ثم معرفة اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي، وخلق القيمة المضافة.

✓ الوقوف على اسهامات هذه المؤسسات في التنمية الاجتماعية، من خلال دراسة دورها في التشغيل، والحد من البطالة، وبالتالي مساهمتها في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد من الناحية النظرية والعملية نواة أساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ورغم المجهودات المبذولة لترقيتها و تطويرها، إلا أن الآثار التنموية لهذه المؤسسات تتفاوت نسبياً من مكان إلى آخر، ومازال دون الطموح. وأن هذا الصنف من المؤسسات في الجزائر تواجه كنظرائه في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص مجموعة من الصعوبات ، وتعاني من العديد من المشكلات سواء كانت داخلية ذاتية متعلقة بالمؤسسات نفسها ، أو خارجية تفوق عن إرادتها. من هذا المسعى يمكن إبراز اشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هل نجحت الجزائر من خلال سياسات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و كذا التنمية الاجتماعية بالتقليل من معدلات البطالة، علما أن معدل البطالة في تزايد مستمر؟

فرضيات الدارسة: تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- ✓ وجود بيئة اقتصادية ملائمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يفيد توافر مجمل المقومات اللازمة في الواقع الجزائري.
- ✓ توافر العديد من المعوقات أمام مقدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحول دون تحقيق أهدافها، وتحد من كفاءتها.
- ✓ هناك رعاية كافية من قبل السلطات الحكومية المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.ذ

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

أ) **مصادر ثانوية:** تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

ب) **مصادر أولية:** تتمثل في جمع البيانات من واقع النشريات والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية.

ونظرا لأهمية البحث وأثره على الجزائر، فقد ارتأينا تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث محاور :

حيث شمل **المحور الأول:** التأصيل النظري لنشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في حين استعرض **المحور الثاني** جهود الدولة في مجال ترقية وتطوير هذه المؤسسات، بينما ناقش **المحور الثالث** الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشقيه الاقتصادي و الاجتماعي.

المحور الأول: التأصيل النظري لنشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

غداة الاستقلال تبنت الجزائر سياسة تنموية شاملة، هي في حقيقة الأمر نتاج طبيعي للمنهج الاقتصادي الاشتراكي المعتمد في بناء الإقتصاد الوطني، عن طريق سياسة التصنيع الثقيل، التي تم تمويلها من العوائد النفطية، وكذا الاعتماد على التمويل الخارجي، وقد كان لهذا التوجه الاقتصادي الأثر السلبي على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي انحصرت في بعض الأنشطة التقليدية والتجارية. ومع حلول منتصف الثمانينات دخلت الجزائر في أزمة تنموية خانقة طرحت حتمية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني تماشيا مع ماتفرضه المؤسسات المالية الدولية بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبما يقضي إلى إعطاء الأفضلية للقطاع الخاص لاسيما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لقدرتها على إحداث تغيرات جذرية في الاقتصاد الوطني.

1.1. نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببطء شديد خاصة قبل الثمانينات، ويرجع ذلك إلى اعتماد الفلسفة الاشتراكية القائمة على الاقتصاد الموجه في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الصناعات المصنعة (نموذج دوبرنيس)، و على العموم مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمرحلتين: امتدت الأولى من الاستقلال إلى غاية إنشاء وزارة خاصة بها والثانية بعد إنشاء الوزارة إلى يومنا هذا.

المرحلة الأولى: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري قبل 1993

منذ الاستقلال وحتى الثمانينات اعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية ركزت أكثر على إنشاء مؤسسات ضخمة، وبالموازاة مع ذلك وضعت برامج وسياسات تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن مختلفة عن الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني. وقد ميز هذه المرحلة فترتين أساسيتين هما(ليلى لولاشي، 2005):

أ) **الفترة الأولى:1962-1979:** عرفت هذه الفترة تنظيما ركز على تحديد توسع و تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة لصالح المؤسسات العامة على مستوى الجماعات المحلية. وخلال هذه الفترة انحصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات المتزايدة من سلع وخدمات، وقد تركز دوره على توسيع النسيج الصناعي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الكبرى، حيث كان ينظر إليها باعتبارها مكملة للصناعات الأساسية وأنها تقوم بمهمة تدعيم عملية التصنيع خاصة مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني وتبني سياسة تنموية وتطويرية (www.djelfa.info,2009):

أولا: البرنامج الأول (1967-1969) : ويشمل استعادة الوحدات القديمة الموروثة عن الاستعمار وتحويلها إلى مؤسسات عامة محلية، وجهت لتطوير الصناعات الحرفية و التقليدية في إطار البرامج الخاصة مدفوعة من وزارة الصناعة.

ثانيا: البرنامج الثاني (1970-1973) : وعرف تنمية الصناعات المحلية ضمن برنامج التجهيز المحلي إنطلاقا من المخطط الرباعي الأول الذي سمح بتسجيل هذه الصناعات ضمن المخطط الوطني للتنمية.

ثالثا: البرنامج الثالث (1974-1977) : شمل تطبيق برنامج الصناعات المحلية الذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الفعلية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

أهم ما يقال عن هذه الفترة أنها عرفت ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، في ظل غياب مفهوم واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اقتصرت تسميتها بـ قطاع الصناعات الخفيفة، التي عملت الدولة على تطويرها من خلال المخططات التنموية ذات الأبعاد السياسية الهادفة إلى تحقيق التوازن الجهوي على حساب الأبعاد الاقتصادية التي يجب من خلالها المحافظة على التنمية الاقتصادية ورفع الإنتاجية.

ب) الفترة الثانية:(1980-1993): مع مطلع الثمانينيات بدأت تلوح بوادر سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1980-1984)، والثاني (1985-1989) يجسدان فترة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي، مع مراعاة إعادة الاعتبار ولو بصورة نسبية للقطاع الخاص، وهو ما ترجمه التراجع التدريجي عن الأسلوب التنموي القائم على الصناعات المصنعة لصالح الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فكان إصدارالعديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما تعلق منها بالاستثمار♦، و الذي منح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات والتي جاءت على الأخص بحق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات و في بعض الحالات المواد الأولية، القبول المحدد بالترخيصات الشاملة للاستيراد، وكذلك بالنسبة لنظام الاستيراد بدون دفع أو تلك المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية**، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات***.

وجدير بالملاحظة انه مع تعاظم حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية في أعقاب الأزمة البترولية لعام 1986 وجدت الجزائر نفسها مضطرة للتوجه نحو مؤسسات بريتون وودز(البنك و الصندوق الدوليين)، وتوطيد علاقتها بهما حيث فرضا عليها تطبيق ما عرف بالإصلاحات الاقتصادية الخارجية و التي كان من نتائجها إصدار قوانين أخرى تهيئ الإطارالعام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني، وهي بمثابة بداية نحو التوجه إلى اقتصاد أكثر انفتاحا(صالح صالحي، 2004) ، ونتيجة لذلك عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة تطورا ملحوظا في بداية الثمانينات، واستنادا إلى البيانات التي تضمنها الجدول رقم (01) نلاحظ أن هناك تذبذبا في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة , حيث أن عدد المؤسسات التي تضم أقل من 20 عاملا، وإن عرفت ارتفاعا سنة 1986 إلا أنها مالبثت أن شهدت انخفاضا سنة 1988، وهذا نتيجة لعدم اتخاذ خيار واضح، فعلى الرغم من تشجيع الدولة للاستثمار الخاص غير أن الخيار الاشتراكي كان هو السائد.

وهكذا تكون هذه الفترة قد شهدت تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح. حيث تأثرت نسبة هامة منها سيما تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون10/90 المتعلق بالنقد و القرض، وتحرير التجارة الخارجية، واستقلالية البنوك التجارية وتحرير الأسعار وخاصة أسعار الصرف وما رافقها من تخفيض لقيمة العملة الوطنية وتزايد خسائر الصرف بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ثم صدور قانون الاستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ

♦ القانون المؤرخ في 1982/08/21.
** المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980.
*** المرسوم 192/88 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988.

1993/10/05 والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص في آجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود، وتسريع التحويلات، وتعزيز الضمانات... الخ(صالحي صالح، 2001).

المرحلة الثانية: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بعد 1993

شهدت هذه المرحلة تحولات جذرية للاقتصاد الجزائري في خطوة نحو الانتقال إلى اقتصاد السوق، بمعية وتحت مراقبة صندوق النقد الدولي بفعل التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (01 أفريل 1994 / 31 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998، حيث عقدت عدة اتفاقات مع البنك الدولي، كما عرفت سنة 1993 إصدار قانون ترقية الاستثمار في 1993/10/5 الذي يعتبر حجر الزاوية لانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم، والذي فتح المجال أمام المستثمرين الخواص سواء الجزائريين أو الأجانب، والحد من تدخل السلطات الوطنية في توجيه الاستثمارات، وكذا انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211 / 94 المؤرخ في 18يوليو1994، والذي حدد أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لتوسع صلاحياتها بموجب المرسوم رقم 190 /2000، والمتضمن لصلاحيات الوزارة على النحو التالي(الجريدة الرسمية، 2000):

- ✓ حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة و تطويرها
- ✓ ترقية الاستثمارات المنشأة و الموسعة و المطورة للمؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ ترقية المناولة
- ✓ تحسين فرص الإستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات
- ✓ إعداد الدراسات القانونية والاقتصادية لتنظيم وترقية هذا القطاع
- ✓ تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ تجهيز المنظومة الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع و نشر المعلومات الاقتصادية وتنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطية وكذا ترقية التشاورمع الحركات الجمعوية للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

إن انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، يعد خطوة مهمة واتجاه جديد في تسيير الاقتصاد الجزائري ودليل على اتجاه الدولة نحو التركيز على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولترقية هذا القطاع تم صدور قانونين هما: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2001/08/20 ،والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تشجيع الاستثمارات وتغيير المحيط الإداري والتشريعي لهذه المؤسسات و دعم تنافسيتها(الجريدة الرسمية، 2001)، وكذا قانون تطوير الاستثمار رقم03/01 المؤرخ في 20 أوت و الذي يعد بمثابة مراجعة دقيقة لقانون الاستثمار الصادر سنة 1993، ليتجاوز النقائص التي كانت تكتنفه، وذلك بهدف إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، بالاضافة إلى العديد من المراسيم الهادفة إلى ترقية وتهيئة الظروف الملائمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتلك المتعلقة بالحاضنات و مراكز التسهيل و كذا المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(صالح صالحي، 2001).

2.1. تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تحولات وتغيرات هامة خاصة في هياكل الإقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الإتفاق بشأنه مع مؤسسات النقد الدولية. و استقراءا للجدول رقم (02) نتبين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث بلغ 26212 سنة 1994، ليتضاعف من بعدها العدد ليصل في حدود سنة 2004 إلى 312959 مؤسسة بمعنى أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد زاد خلال عقد من الزمن بـ286747 مؤسسة، مع الملاحظ أن هذه المؤسسات سجلت تراجعا كبيرا خلال سنتي 1997 و1999 نتيجة للركود الذي خلفه برنامج التعديل الهيكلي و التحرير المطلق للتجارة الخارجية دون أية مراقبة، ليتواصل بعد سنة 2004 ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث وصل سنة 2009إلى مايقارب 570838 مؤسسة أي بزيادة قدرها 51312 مؤسسة مقارنة بالسنة السابقة، ونسبة زيادة سنوية تعادل 9.87%، ومعدل نمو في المتوسط يقارب 12.2% للفترة (2004-2009).

إن هذا التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع في اعتقادنا إلى انتهاج بنك الجزائر لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001، حيث وصلت إلى حدود 05% (M.Farouk BOYACOUB,2002) ، وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الايجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين نظرا للأهمية التي حضي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه، فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المديين المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، الغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية وتطوير هذا القطاع. وجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتواجد في سبع قطاعات أساسية، حيث أوضحت إحصائيات سنوات 2006،2007، 2008 و2009 أهم قطاعات تواجد وتمركز هذه المؤسسات(أنظر الجدول رقم 03)، حيث يتضح جليا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعف بنسبة 4.83% أغلبها في قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث قدر معدل الزيادة في هذا القطاع بـ5.61%، ويرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع لا سيما في مجال بناء السكن مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي. و إذا ما رجعنا إلى احصائيات سنة 2009 وركزنا عليها نسجل ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للتامينات الإجتماعية قدر بـ570838 مؤسسة تشغل ما يقارب 408155 أجير، و يندرج ضمن هذه المؤسسات، مؤسسات القطاع الخاص و البالغ عددها 408155 مؤسسة، أي ما يعادل نسبة 71.5% من إحمالي عدد المؤسسات و تشغل قرابة 1274465 أجير، ويدخل ضمن هذه المؤسسات المؤسسات المصغرة (التي تشغل أقل من 10 عمال)، المؤسسات الصغيرة التي تشغل 10 عمال فأكثر، أما فيما يخص المؤسسات التابعة للقطاع العام فقد قدر عددها بـ598 مؤسسة أي ما نسبته 0.1% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتشغل قرابة 51149 عامل أي ما نسبته 3.1% من مجموع عدد العمال، في حين قدر عدد الحرفيين المصرح بهم لدى غرف الصناعة التقليدية و الحرف بـ342170 حرفي موزعين على 162085 ورشة حرفية.

المحور الثاني: جهود الدولة في مجال تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إيمانا منها بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، إتخذت الجزائر العديد من الآليات و السياسات في مجال تنمية هذه المؤسسات وبلوغ الأهداف المرجوة منها، ضمن مرجعية أساسها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الذي شكل نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذه المؤسسات حيث حدد الإطار القانوني و التنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا آليات وبرامج ترقيتها ودعمها.

1.2. الهيئات المدعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد الاهتمام بها فرض حتمية تعاضد جهود هيئات عديدة من أجل تمكين هذه المؤسسات بلوغ الأهداف المنوطة بها ، وتوفير التمويل اللازم لها ومن أهمها نذكر:

أ) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية وتضطلع بالمهام التالية(الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، 2003):

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

ومن هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين وتسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، وضمان استرداد الديون المحصل عليها خلال الآجال المحددة من جهة أخرى. كذلك يتم استخدام صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، حيث تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والثانية بين الطرفين السابقين والبنك، وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة وفقا لمايلي:

- ✓ المساهمة المالية لأصحاب المشاريع، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.
- ✓ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب مستوى الاستثمار.
- ✓ قرض بنكي يخفض جزء هام من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع. ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

		الاستثمار ≥ 2000.000دج	2.000.000دج < قيمة الاستثمار< 10^6 د ج
القرض بدون فائدة		%25	%20
المناطق الخاصة	المساهمة الشخصية	% 05	%08
	القروض البنكية	% 70	%72
المناطق الأخرى	المساهمة الشخصية	% 05	% 10
	القروض البنكية	% 70	%70

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه هو: أن العبء الأكبر في التمويل يقع على عاتق البنوك التجارية بالدرجة الأولى إذ تتراوح نسبة المساهمة البنكية مابين 70 % إلى 72% من القيمة الإجمالية للاستثمار تليها بعد ذلك القروض بدون فائدة، و الأموال الخاصة مما يؤكد سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات، كما نلاحظ أن نسبة القروض بدون فائدة تنخفض كلما اتجه مبلغ الاستثمار للارتفاع، يقابله تزايد في نسبة مساهمة البنوك في التمويل في حين تتجه نسبة مساهمة صاحب المشروع في الارتفاع، والهدف من ذلك كله دفع القدرات التي لم تسعفها الإمكانات المالية عن المساهمة في الحياة الاقتصادية إلى تجسيد أفكارها الاستثمارية في الواقع بموجب الدعم المالي.

ب) وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات(APSI): طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05-10-1993، فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض. وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله.وأهم ما ميز التشريع الجديد ما يلي(معوان مصطفى، 2003):

- ✓ المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب.
- ✓ إلغاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص.
- ✓ إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص.

جـ) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) : تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها نذكر(الجريدة الرسمية، 2004):

- ✓ تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- ✓ إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

د)صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة(CGCMC): أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهو بمثابة آلية جديد لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة.

هـ) البنوك التجارية: تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرا مهما من مصادر التمويل لهذه المؤسسات، وتجدر الإشارة هنا أن تدخل البنوك يخضع للقاعدة التجارية المعمول بها مع بقية المتعاملين.وبحلول سنة 2001 تم التوقيع على بروتوكول اتفاق لترقية الوساطة المالية المشتركة بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة البنوك العمومية الجزائرية وهي بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR، القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التنمية المحلية BDL، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، والتزمت بموجبه البنوك الموقعة على الاتفاق بالعمل اكثر على الانفتاح على محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بما يسمح بإنشاء 600 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة في الخمس السنوات القادمة وسيعمل طرفا الاتفاق على(بلاطة مبارك، بن دريدع السعيد، 2003) :

- ✓ توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك العمومية، وهذا طبقا لقواعد الحيطة المعتمدة من طرف بنك الجزائر.
- ✓ توجيه القروض البنكية لصالح الانشطة المنتجة ذات القدرة على النمو و تخفيف البطالة
- ✓ توسيع توظيف خطوط القروض الخارجية
- ✓ الدعم المالي ومراقبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات القدرات التصديرية العالية.
- ✓ تطوير الخبرة البنكية تجاه المؤسسات عند إعداد مخطط الأنشطة المتوقعة.
- ✓ وضع برامج تكوينية تجاه مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إطارات البنوك العموية حول إجراءات تقديم التدفقات المالية
- ✓ تعيين ممثلين مؤهلين وأكفاء من قبل الطرفين من اجل متابعة ترتيبات البروتكول خاصة المشار إليها سابقا(سيد علي موزاي، 2002).

و) صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة(CGCI-PME): انشآ هذا الصندوق برأس مال قدره 30 مليارد ج، وقد مول بنسبة 60% من طرف الخزينة العمومية، وتصل نسبة التغطية لضمان القروض إلى حدود80% بالنسبة للاستثمارات في مرحلة الانشاء و60% بالنسبة لاستثمارات التوسع والتطوير، ويهدف هذا الصندوق إلى تحقيق مايلي(الجريدة الرسمية، 2004):

- ✓ ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان50 مليون دج.
- ✓ يستثنى من الاستفادة من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.
- ✓ تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق، كما يمكن أن تستفيد البنوك والمؤسسات المالية غير المساهمة من ضمان الصندوق حسب الشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة. والجدير بالذكر أن المخاطر المغطاة من طرف الصندوق تشمل مايلي(الجريدة الرسمية، 2004):

- ✓ عدم تسديد القروض الممنوحة
- ✓ التصفية القضائية للمقترض

ويحدد مستوى التغطية بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند انشاء مؤسسة مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة60% في الحالات الأخرى المنصوص عليها في المادة 04 من المرسوم رقم134/04 وتحدد العلاوة المستحقة بنسبة اقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي، يسددها المستثمر سنويا حيث يتم تحصيل هذه العلاوة من طرف البنك لفائدة الصندوق. وقد قدم هذا الصندوق إلى غاية 2009/06/30 مايعادل 352 ضمان قروض استثمار بمبلغ قدره 4.67 مليارد ج(Ministère Des PME et l'artisanat, 2009).

ز) صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): أنشأ هذا الصندوق سنة 2002، برأس مال قدره مليارد ج(الجريدة الرسمية، 2004)، ويعتبر إنجازا حقيقيا لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يعالج أهم المشاكل التي تعاني منه هذه المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، كما أنه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحول دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بخصائص نظام القروض ، فإن الضمانات تقدم للنشاطات الاستثمارية التي تم حصرها في المرسوم رقم373/02 والمتمثلة في العمليات التالية:

- ✓ إنشاء المؤسسات
- ✓ عمليات التوسع
- ✓ تجديد التجهيزات او أخذ مساهمات

ويمكن للصندوق أن يضمن حاجيات رأس المال العامل المترتبة عن الاستثمار الممول، بحيث ينبغي أن تكون المؤسسات المستفيدة من ضمان الصندوق قد استوفت معاييرالأهلية للقروض البنكية ولاتملك ضمانات عينية، أو ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب، وتصل نسبة الضمان إلى 70%، وتحدد من طرف مجلس الادارة، مع العلم أن القاعدة المتبعة هي منح ضمان أعلى للمؤسسة التي تقدم ضمانات بالمقارنة مع المؤسسة التي لا تقدم ضمانات، لمدة لا تتجاوز 07 سنوات، وحدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة بـ04 مليون دج، في حين المبلغ الأقصى للضمان هو 25 مليون دج، أما بالنسبة لنوع القروض، فيمكن أن يضمن الصندوق قروض الاستثمار وقروض الاستغلال للمؤسسات المنخرطة في الصندوق فقط، والتي تدفع علاوة سنوية اقصاها 2% من مبلغ القرض خلال مدة القرض، أما فيما يخص تكاليف تسيير الصندوق فهي منخفظة نظرا للعدد المحدود من المستخدمين وهيكله التنظيمي المبسط، وأن العبء الاكبر يقع على عاتق البنوك المقرضة، وقد قدم الصندوق إلى غاية السداسي الأول لسنة 2009 حوالي 356 ضمان بمبلغ إجمالي للضمان يقدر بـ 9.304مليارد ج منها مايعادل 5.08 مليارد ج ضمانات بدعم من MEDA، وتكلفة اجمالية للمشاريع قدرها 43.05 مليار دج (Ministère Des PME et l'artisanat, 2009).

2.2. الهياكل المستحدثة لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحدى الأولويات التي ينبغي إيلاءها الأهمية الخاصة في ظل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي الشامل في اتجاهه نحو اقتصاد السوق، وحتى تقوم هذه المؤسسات بدورها المنوط بها على اكمل وجه، انشأت لها الدولة في ضوء ما ينص عليه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات الحكومية و المؤسسات المختصة من أهمها مايلي:

أ) المشاتل وحاضنات الاعمال: نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مادته رقم 12على مشاتل لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوصفها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتهدف إلى تحقيق مايلي(الجريدة الرسمية، 2003):

- ✓ تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي
- ✓ المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها
- ✓ تشجيع نموالمشاريع المبتكرة
- ✓ تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد
- ✓ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة
- ✓ تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل
- ✓ التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي

مع العلم أن هذه المحاضن توكل لها مهمة استقبال و احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة، و تسيير وإيجار المحلات، و تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري و التجاري، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات الخاصة و الاستشارات في الميدان القانوني، المحاسبي، التجاري، و المالي و المساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة تكوين المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة و مدير و لجنة إعتماد المشاريع.

ب) مراكز التسهيل: هي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تهدف إلى تطوير النسيج الإقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإندماج الاقتصادي الوطني و الدولي، وتسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية، بالإضافة إلى وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات و المقاولين و تقليص آجال إنشاء المشاريع فضلا عن تطوير التكنولوجيات و تثمين البحث و الكفاءات(صالح صالحي، 2001).

جـ) المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CNC-PME): تعد عملية التشاور من المهام الأساسية التي تعتمد عليها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب المؤسسات، بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم المقترحات للسلطات العمومية قصد إعداد مخطط الاستراتيجية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضمن هذا السياق تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفه هيئة استشارية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي(الجريدة الرسمية، 2003) وتوكل له المهام التالية:

- ✓ ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية و الشركاء الإجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة.
- ✓ تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة
- ✓ جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطويرهذه المؤسسات.

د) المجلس الوطني لترقية المناولة(CNPS): يمكن تعريف المناولة بأنها جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر من خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم المنشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين، وقد تم إنشاء أول بورصة للمناولة في الجزائر بموجب القانون رقم31/90 المؤرخ في 1990/12/04، لتتدعم بعد ذلك بإنشاء المجلس الوطني لترقية المناولة في سنة 2003، والذي أوكلت له المهام التالية(الجريدة الرسمية، 2003):

- ✓ تشجيع اندماج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن التيار العالمي للمناولة
- ✓ تثمين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال المناولة
- ✓ تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيمابينها
- ✓ اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق إندماج أحسن للاقتصاد الوطني
- ✓ ترقية عمليات الشراكة مع كبار الآمرين بالسحب جزائريين كانوا أم أجانب

هـ) الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(AND-PME): أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم165/05، باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وأوكلت لها المهام التالي(الجريدة الرسمية، 2005):

- ✓ تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها،
- ✓ تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعتها،
- ✓ ترقية الخبرة و الاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
- ✓ تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية و نجاعتها، واقتراح التصحيحات الضرورية عليها،
- ✓ متابعة تطور نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من حيث التوقف، التوسع و الانشاء،
- ✓ ترقية الابداع و الابتكار التكنولوجي و استعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها بالتعاون مع الشركات المعنية،
- ✓ جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و استغلالها ونشرها،
- ✓ التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3.2. البرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مما لاشك فيه أن أي استراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن ان تتم بمعزل عن مجال ترقية الشراكة و التعاون الدولي، لما لها من آثار وانعكاسات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المديين البعيد و المتوسط، لذلك قامت السلطات الجزائرية بوضع مجموعة من البرامج و ابرام العديد من الاتفاقات الدولية التي من شانها دعم وترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي و الاجنبي نذكر منها:

أ) برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تقتضي عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، حيث يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية، من أجل ذلك وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ملياردج سنويا يمتد إلى

غاية 2013 على مرحلتين الاولى تمتد مدة خمس سنوات وهي مرحلة التكيف، أما الثانية مرحلة الضبط فتمتد على مدى 7سنوات.

ويمكن توضيح الأهداف الرئيسية لتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هوم موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(1):الأهداف الرئيسية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

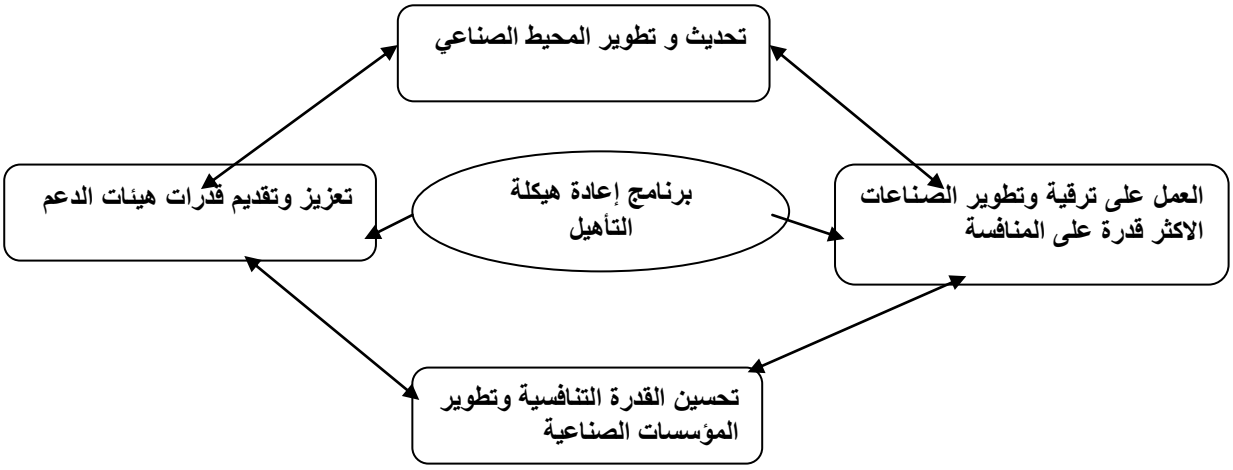

Source: Mohamed la mine dahoui (2003), **restructuration et mise a niveau d`entreprise**, Alger, p74

إن برنامج التأهيل يخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات كبيرة تساعدها على النمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية او الإقليمية و تستوفي الشروط التالية:

- ✓ أن تكون المؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.
- ✓ إنتمائها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ تتميز بوضع مالي متوازن.
- ✓ المؤسسات التي لها القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.

وفي سياق دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصصت الوزارة ماقيمته 230 مليار دج لهذه المؤسسات في سنة 2010، تم تقسيمه إلى جزئين الأول بقيمة 160 مليار دج للتأهيل ويمس 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في القطاعين العام والخاص، والثاني بقيمة 70 مليار دج ستوجه لدعم المنتوج الوطني(مصطفى بن بادة، 2010).

ب) التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ **برنامج MEDA لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يندرج هذا البرنامج ضمن برنامج التعاون الأورو متوسطي، في شكل ثنائي بين الجزائر و الاتحاد الأوربي، بهدف تقوية القطاع الخاص من خلال رفع مساهمته في النمو الاقتصادي، وخلق مناصب عمل، وكذا مساندة الاصلاحات الاقتصادية ودعمها ماديا ومعنويا، ويطبق هذا البرنامج خلال مدة 05 سنوات، وقد خصص له مبلغ مالي قدره 66 مليون أورو، منها 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الاوربي و 05 مليون على عاتق الحكومة الجزائرية و4 مليون يمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج(ليلي لولاشي، 2005)، وقد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في أكتوبر2000، ويرتكز على ثلاث عناصر هامة تتمثل في دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتحسين التسيير العملي لها، وكذا دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويلها. ويستفيد من هذا البرنامج كل المؤسسات الخاصة بالقطاعات التالية:المواد الغذائية

والفلاحية، الصناعات الغذائية ومواد البناء، السلع المصنعة، الصيدلة، مع استثناء قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات، ويتم تطبيق إجراءات التمويل على المؤسسة المستفيدة حسب طبيعة الخدمات كمايلي:20% التشخيص، 20%عمليات التأهيل الأكثر أولوية، وعمليات أخرى من 30% إلى 50%، و الجدير بالذكر أنه خلال الفترة-2007) (2002 تم تحقيق 448 عملية تأهيل و تشخيص في إطار الدعم المباشر، وكانت أهم النشاطات التي ركز عليها هذا البرنامج في هذه العملية على النحو التالي: 36% لترقية الإدارة، 26% لتطوير الانتاج، 15% للجودة، و14% للتسهيلات البنكية، أما التسويق فقدر بـ9%، ليدخل بعد ذلك برنامج "ميدا2"حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي 2009، وضمن هذا السياق تشير الإحصائيات المستقاة من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للسداسي الاول من سنة 2009 إلى أن إجمالي القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المدعمة من MEDA قدر بـ11.9 مليار دج(Ministère Des PME et l'artisanat,2009).

- ✓ **برنامج الأمم المتحدة:** في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD وبالتعاون من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUD، استفادت الجزائر خلال سنة 2000 من مبلغ 11.4دولار أمريكي وجه للنشاطات الخاصة، بالمحيط الصناعي و تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحصول على الآلات الجديدة، وقد تزامن هذا البرنامج مع إنشاء الصندوق الوطني للتنافس الصناعي(Mimoune Lynda, Kheladi Mokhtar,2006) الذي مكن من تقديم المساعدات لهذه المؤسسات المباشرة لنشاط التأهيل.
- ✓ **التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية:** تم الاتفاق على فتح خطوط تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قدم قرض قيمته 1.5مليون دولار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهدف هذا التعاون إلى:
  - وضع نظام معلوماتي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - إنشاء مشاتل نموذجية، وتحسين محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
  - دراسة جدوى إنشاء شركة رأس المال المخاطر
- ✓ **برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** تم الإتفاق على تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية و ذلك لتطوير دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والرفع من تنافسيتها من اجل الاستغلال الجيد لامكانياتها و منتوجاتها في ميدان التشغيل، وكذا التقليل من المنتوجات المستوردة، وقد حدد البرنامج المؤسسات التي يمكن لها الاستفادة من عملية التأهيل و هي المؤسسات التي تنشط في : صناعة الحديد و الصلب والميكانيك، الصناعات الفلاحية و الغذائية، الصناعات الكيميائية والصيدلانية، وكذا المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEG.
- ✓ **التعاون الجزائري الكندي:** تم الاتفاق على التعاون الكندي الجزائري في مجال ترقية القطاع الخاص من أجل تحسين تنافسية القطاع الأنتاجي، وتم إمضاء هذا الإتفاق بين ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

المحور الثالث: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أدركت العديد من دول العالم أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة للتنمية وقدرتها على المزج بين النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، فهذه المؤسسات لها دور فعال في تنويع الإنتاج على مختلف فروع النشاط الاقتصادي لقدرتها على التكيف مع ظروف السوق، فضلا على تحقيق التكامل الاقتصادي بينها و بين المؤسسات

الكبيرة من حيث امدادها بالمنتجات النهائية والمنتجات النصف مصنعة إضافة إلى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية.ومما لاشك فيه ان التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر، أدى إلى انفتاح الاقتصاد واندماجه في السياق الاقتصادي العالمي، مما دفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة تأهيل نفسها قصد التكيف مع المنافسة الدولية، و الاستفادة من الاجراءات و التدابير التي اتخذتها الدولة لترقية هذه المؤسسات وتكثيف نسيجها المؤسساتي ودعم إسهامها في مجال التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

1.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية نابع من دورها في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاديات المتقدمة و النامية على السواء بتوفير الامكانيات اللازمة لتنمية هذا النوع من المؤسسات و تطويرها، وقد جرت العادة أن يتم قياس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية من خلال ثلاث معايير رئيسية هي: المساهمة في التشغيل، القيمة المضافة، وكذا دعم الصادرات.

1.1.3. المساهمة في التشغيل

لتقييم نتائج و درجة فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ونجاعتها في التشغيل والمساهمة في التخفيف من البطالة، نلجأ إلى مؤشرات إحصائية تسمح لنا بتحليل واقع هذه المؤسسات واسهامها في مجال التوظيف ومن ثم الحكم على السياسات المتبعة واقتراح التعديلات الممكنة لزيادة فعاليتها في المستقبل.

أ) مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب العمل: أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كما أشير إليه سابقا، و هو ما تمخض عنه دور هام و فعال و حيوي لهذه المؤسسات في دفع و تيرة التنمية الاقتصادية و يتجلى ذلك بوضوح في دورها في توفير مناصب الشغل و امتصاص البطالة، حيث قدرت نسبة مساهمتها من مجموع المناصب المستحدثة ما يقارب 13.6% خلال سنتي 2003 و2004 على التوالي، علما وأن عدد البطالين قدر بـ2078270 و 1671534 لنفس السنتين على الترتيب وفقا لما يوضحه الجدول رقم(05).

و للوقوف بصورة أكثر اشراقة ووضوح على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة التي توفرها إنطلاقا من سنة 1994 نستعين بالجدول رقم (06)، إذ نتبين من خلال المعطيات الواردة به أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث بلغ 26212 مؤسسة، عام 1994 ليتضاعف من بعدها العدد حتى يصل في حدود عام 2004 إلى 312959 مؤسسة، بمعنى أن عدد المؤسسات قد زاد في خلال عقد من الزمن بـ 286747 مؤسسة، ليصل سنة 2009 إلى 570838 مؤسسة أي بزيادة قدرها 51312 مؤسسة مقارنة بسنة 2008 أي بنسبة زيادة سنوية تعادل 9.87% ، أما فيما يتعلق بتطور عدد العمال فيلاحظ أنه عرف تطورا متباينا خلال العشرية الأولى حيث سجل قفزة كمية قدرت بـ 945845 عاملا، لتصل خلال السداسي الأول من سنة 2009 إلى ما يعادل 1649784 عاملا أي بنسبة زيادة تقدر55.06% مقارنة بسنة 2004.

إن هذه النسبة تعكس تظافر جهود العديد من أجهزة التشغيل المنشأة لهذا الغرض و التي تخص بالذكر منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR)، و صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(CGCI) ، و بالرجوع إلى الجدول رقم(07). يتضح جليا أن مساهمة(ANSEJ) هي الأكبر في توفير عدد مناصب العمل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا مايفسر اهتمام صناع القرار في الجزائر بالفئات العمرية المحصورة بين 20 و35 سنة، تليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و يعود ذلك لكون فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة تمثل ما يقارب 75%.

ب) مدى تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على تطور حجم عمالتها: هذا المعيار يسمح بتحليل الزيادة أو النقصان في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثره على حجم العمالة خلال فترة زمنية معينة، وللوقوف على حقيقة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التوظيف نستعين بالجدول رقم (06)، حيث نتبين من خلال معطياته أن كل 100 مؤسسة منشأة وفرت 286 منصب عمل جديد كمتوسط للفترة المدروسة، كما نلاحظ عدم التجانس بين طبيعة معدلات تطور المؤسسات وطبيعة حجم العمالة خلال كافة سنوات الدراسة حيث نلاحظ مايلي:

- ✓ في سنتي 1994 و1996 سجلت معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطور العمالة، بمعدل كل مؤسسة منشأة خلقت منصب عمل جديد، مما يفسر أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة.
- ✓ عرفت سنة 1997 زيادة طفيفة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالمقابل سجل معدل عمالة سالب أي إنضمام 3046 شخص لفئة العاطلين مقابل إنشاء 100 مؤسسة جديدة، والسبب في ذلك راجع إلى تسريح العمال بالمؤسسات العامة، مع العلم أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة عاجزة عن استيعاب أكثر من فرد.
- ✓ سنة 2001 سجلت معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطور العمالة معا، بمعدل كل مؤسسة منشأة توفر 05 مناصب عمل جديدة، مما يوحي بأن جل المؤسسات المستحدثة هي مؤسسات مصغرة.
- ✓ سجلت سنة 2002 زيادة طفيفة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود 15%، وبالمقابل سجل معدل عمالة سالب و إن كان طفيف، والذي يفسر انضمام ما يعادل 64 شخص لفئة العاطلين عن العمل مقابل انشاء 100مؤسسة جديدة.
- ✓ عرفت سنوات 2003 و2004 و2005 معدلات موجبة للتوظيف أكبر من معدل تطور عدد المؤسسات، رغم تراجع هذا الاخير عن سنة 2002، والملاحظ على سنة 2004 أن طبيعة المؤسسات المنشآة توظف أكثر من 10 عمال بمعدل توظيف 547 منصب لكل 100مؤسسة جديدة، مما يعني اتجاه المؤسسات المستحدثة نحو توظيف عمال أكثر.
- ✓ عرفت سنتي 2006 و2007 زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تراجع معدلات التوظيف حيث أصبحت كل مؤسسة منشأة توظف 279 منصب و300 منصب على التوالي.

✓ خلال سنتي 2008 و2009 حدثت زيادة كبيرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالسنوات السابقة، أما معدلات التوظيف فتراجعت مقارنة بسنة 2007، وهذا الإتجاه يعكس غلبة الطابع الفردي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشآة بمعدل توظيف 170 منصب و 213 منصب لكل 100 مؤسسة منشاة.

2.1.3. المساهمة في القيمة المضافة

أن التوجه الجديد الذي انتهجته الجزائر بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الانتاج المباشر للمواد و الخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات و تشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتقاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة التي تراوحت مابين 46.6% و 53.6% خلال سنتي 1994و1998، ويتضح من الجدول رقم (08) أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة سنة 2000 بلغت 1436,5 مليارد دج أي بزيادة قدرها 101مليارد دج مقارنة بسنة 1999، ليرتفع سنة 2004 إلى ماقيمته 2038.84مليارد دج أي مايعادل نسبة زيادة تقدر بـ41.93%، ليحقق اعلى مستوياته سنتي 2006 و2007، بمساهمة إجمالية قدرت على التوالي بـ2605.68 مليارد دج و 2986.07 مليارد دج على التوالي، والجدير بالذكر أن حصة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والصناعي بصفة خاصة ارتفعت إلى حدود 49% سنة 2006 فبالإضافة إلى الصناعات التي سيطر عليها القطاع الخاص من قبل كالنسيج، إكتسح هذا الأخير مجالات أخرى كالصناعات الغذائية، صناعة الجلود، والاحذية، بنسبة 80% تقريبا وهو مايوضح المجهودات المبذولة من قبل القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على المستوى الوطني رغم منافسة المنتجات الاجنبية، كما أن هذا الأخير بدأ يقتحم فروعا أخرى لم تكن من اختصاصه في السابق مثل فروع الكيمياء و البلاستيك، إضافة لذلك فإن هذا القطاع قد دعم مركزه في الفروع و القطاعات الاقتصادية التي تعتبر تقليديا من اختصاصه، فنجده يساهم في تكوين القيمة المضافة بنسبة 92% في قطاع الخدمات سنة 2006، و يساهم في نفس السنة بنسبة 79% في قطاع البناء و الأشغال العمومية(شيبي عبد الرحمن، شكوري محمد، 2009).

3.1.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

تبين المبادلات الخارجية حركة تطور كل من الصادرات والواردات، الإمكانيات الانتاجية والتجارية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعد الصادرات مؤشر لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تبين الواردات درجة إعتماد الإقتصاد الوطني على الخارج، ويمكن الوقوف على دور هذه المؤسسات في المبادلات الخارجية من خلال دراسة تطور المنتوجات خارج قطاع المحروقات، والجدول رقم(09) يعطي صورة أكثر إشراقة ووضوح على تطور الواردات الجزائرية لا سيما تلك المتعلقة بالقطاع الخاص، حيث يتضح أن حجم الواردات الجزائرية في تزايد مستمر، ومساهمة القطاع الخاص فيها هي الأخرى في ارتفاع مستمر، إذ ارتفعت من 987 مليون دولار سنة 1997إلى 1069 مليون دولار سنة 2002، أي بزيادة قدرها 9.3%، لتصل سنة 2008 إلى مايعادل 28580 مليون دولار، أي بنسبة زيادة سنوية تقدر بـ40.16% مقارنة بسنة 2007. و الملاحظ على هيكل الواردات الجزائرية أنها متنوعة جدا، وطبقا لاحصائيات سنة 2008، احتلت السلع النصف مصنعة الريادة بنسبة تقدر بـ25.54% من إجمالي الواردات تليها منتوجات التجهيز الصناعي بنسبة 33.25%، سلع الاستهلاك الغذائي 19.71% من إجمالي الواردات، أما

فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية فتتميز بسيطرة مطلقة لقطاع المحروقات بنسبة تفوق 90%، وتسعى الدولة من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تغيير هذا الواقع، إذ تشير الاحصائيات المستقاة من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن مساهمة هذه المؤسسات قدرت بـ29.5% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 1998، أي ما يعادل 105.61 مليون دولار أمريكي، وفي سنة 2002 وصلت مساهمتها إلى 396 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 53.9% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

2.3. المشاكل التي تعترض إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على ضوء ما تقدم، تتبين مدى العناية والأهمية البالغة التي يتلقاها هذا النوع من المؤسسات (PME) حيث أولته الدولة اهتماما كبيرا، ويتجلى ذلك في إنشاء وزارة خاصة بها في شهر جويلية 1993، غير أنه رغم الجهود المبذولة بشأن تطويرها وترقيتها وكذا الدعم الذي تحضى به، بدءا بتطبيق العديد من الإجراءات التشجيعية والتحفيزية، سيما في مجال الاستثمار، فإنها لا تزال تشكل قطاعا هشا تعصف به جملة من المشاكل و المعوقات والتي من شأنها أن تقلص أو تلغي من فرص امتلاكها الميزة التنافسية، ولعل أهمها ما يلي(غياط شريف، بوقموم محمد، 2008):

أ) نظام المعلومات: إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات ضعيفة وغير قادرة على المنافسة ، خاصة في بداياتها الأولى فمن المؤكد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تتواجد في محيط معلوماتي ضعيف للغاية ولا يساعد على تنميتها ونموها.

ب) صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية: يتطلب نشاط المؤسسة الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، لكن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير، لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض.

جـ) صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة ومن ثم انجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية بسب:

- ✓ طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار
- ✓ الرفض بدون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات
- ✓ ارتفاع سعر العقار أو إنعدامة أو عدم ملاءمته

د) عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد: وذلك لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر في ذلك هو صغر حجمها وكذلك لتكيفها مع المتغيرات، سيما تغيرات المحيط التنافسي. وعليه فنادرا ما نجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين

هـ) التكنولوجيا: من بين الصعاب التي تواجهها أيضا المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة، مسألة الحصول على التكنولوجيا، شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمرا صعب المنال.

و) غياب ثقافة مؤسسية: لا ريب في أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي، إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الانجازات. والجدير بالذكر ، أن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ

هنا أن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، وبالتالي فلا مناص من إيجاد أداة تمكن ثقافة المؤسسة إلى هذا النوع من المؤسسات.

ز) الائتمان: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل، أي حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها، إذ تشير إحدى الدراسات المعدة من طرف مركز الدراسات و التقنيات الاقتصادية Ecotechnics، في تحقيق حول العراقيل الكابحة لنمو المؤسسات الخاصة في الجزائر شملت عينة من 314مؤسسة، احتلت فيها مشاكل التمويل أكبر نسبة من مجموع المشاكل المعرقلة لنمو هذه المؤسسات، وكشفت الدراسة عن أن 80% من هذه المؤسسات نشأت عن طريق التمويل الذاتي، في حين 20% الباقية كان هيكلها المالي موزعا بين الاموال الخاصة و القروض الخارجية، إذ لا تمثل هذه الاخيرة إلا جزء قليل من مجموع هذه الموارد، وزيادة على ذلك فإن 07% من هذه المؤسسات كان لها الحظ في الوصول إلى القروض البنكية عند الإنشاء(Ecotechnics,1999،).ويرجع السبب في ذلك إلى:

- **البحث عن الاستقلالية المالية**، حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار، ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزى إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار، يرى فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي (خارج عن المؤسسة)، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية)
- **ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية** مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد، فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:
  - ✓ غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل.
  - ✓ المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثم فإن معالجة الملفات، خاصة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.
  - ✓ نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات
  - ✓ غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
  - ✓ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان، بسب عدم الاستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض.

الخاتمة

على بالرغم من حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعدم بلوغها بعد المكانة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي الكلي، نظرا لاصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من المعوقات والمشاكل، إلا أن خيارها، نابع من الإدراك بأن تشييد اقتصاد قوي، يمر حتما عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية، تقاس بالمعايير الدولية، لأن الإعتماد على اقتصاد مبني على الريوع النفطية مآله الزوال، وبالتالي فبلوغ هذا المسعى يقع ولاريب على خيار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعني إخراج الاقتصاد من اعتماده على مصدر

واحد للدخل (المحروقات) إلى تعدد وتنوع المصادر، من شأنها توفير مناصب العمل وزيادة في معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم سريع التطور. لذلك فقد بذلت مجهودات جبارة لترقية الاستثمار وتنوع إنشاء المؤسسات لاسيما في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدءا بتفاقم العسر المالي وغياب الإدارة الرشيدة، التي تعوزها الحوافز الحقيقية للمنافسة الحرة والرغبة في التجديد والابتكار وإهمال عملية التأهيل والتأهيلية وذلك للافتقار إلى هذه المعارف التقنية. ولتجاوز هذه المعوقات التي تقف حجرة عثرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يتعين وجوبا إيجاد حلول لإشكاليات هذه المشروعات التي تحتاج لقوة دعم ومساندة كبيرة من شأنها أن تعطيها شحنة تحفيزية وتشجيعية في تطورها وترقيتها وذلك انطلاقا من إيجاد مؤسسات للترقية وتمويل هذه المشروعات مؤيدة ومدعمة بقوانين وتشريعات. وعليه فالأمر يتطلب في هذا الصدد، الاستفادة من التجارب والأساليب العالمية كالتجربة اليابانية والايطالية الرائدتين في هذا المجال وكذلك دراسة أسباب وعوامل نجاحها والتي نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية.
- ✓ الإسراع في تبسيط تدابير صرف القرض، مع إمكانية استبعاد الشروط التي تفرضها البنوك كالضمانات والتحليلات المالية وغيرها، واستبدال ذلك بطرق مستحدثة، بمعنى اعتماد البنوك على صيغ تمويلية أكثر نجاعة كاستحداث نظام تصنيف الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (معطى الله خير الدين، بوقموم محمد، 2005).
- ✓ تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني
- ✓ توفير مناخ استثماري مناسب، وذلك باتخاذ إجراءات عملية وملموسة في اتجاه تحفيز الإنتاج، واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ووضع استراتيجيات تنافس السلع الأجنبية وتضمن بقاءها على الساحة الدولية خاصة مع وشك اتمام ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.ضف إلى ذلك القيام بدراسات جادة ومعمقة للعراقيل التي تقف أمام ترقية وتطوير هذه المؤسسات، وذلك في أقرب الآجال لتمكينها من أداء دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، لما تمتاز به هذه المؤسسات من سرعة الانتشار في الأقاليم والمدن الجزائرية وهو ما ساعد على استقطاب الأيدي العاملة في مختلف هذه المدن، والتخفيض من حجم البطالة والفقر في الاقتصاد الجزائري من جهة، وإنتاج تشكيلة واسعة من السلع و الخدمات.

ولغرض معالجة مواطن الضعف والخلل على صعيد تمويل هذه المؤسسات، نرى من الضرورة بمكان الإسهام ولو بإيجاز في تقديم بعض المقترحات التي يمكنها المساهمة في تهيئة الأرضية اللازمة لتطوير هذه المؤسسات والنهوض وتفعيل دورها التنموي:

- ✓ ترقية السوق العقاري بالاعتماد على أسلوب البيع بالمزاد العلني، مع الإسراع في تسوية قضايا العقار العالقة بسب عدم وضوح ملكيتها.
- ✓ التخفيف من الرسوم الضريبية والجمركية وهذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذه المؤسسات.
- ✓ ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تشجيع التحاق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة (ترقية وتطوير بورصة المناولة.
- ✓ تعميم الثقافة التسييرية (ثقافة المؤسسة) لدى المستثمرين.
- ✓ ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية.

- ✓ العمل على بروز سوق مالي يهتم بالاستجابة لاحتياجات التمويل للمؤسسات غير المصنفة في البورصة عن طريق تدخل مباشر من الدولة.
- ✓ إيجاد صيغ التمويل المتلائمة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل رأس المال المخاطر الذي عرف رواجا كبيرا في الدول المتقدمة، حيث تكون المخاطرة متقاسمة بين المؤسسة والمقرض مع وجود مرافقة جادة للمشاريع الاستثمارية من قبل المقرضين.
- ✓ تفعيل دور البنوك التجارية في توفير القروض الميسرة و المناسبة لهذه المؤسسات و بفوائد منخفضة وضمانات ميسرة.
- ✓ مراعاة الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند رسم السياسات الائتمانية لبنك الجزائر وذلك من خلال تخصيص نسب السقوف الائتمانية لسداد احتياجات هذه المؤسسات، وإيجاد آليات مناسبة تشجع البنوك والمؤسسات المالية على توفير مثل هذه الاحتياجات كتخفيض تكاليف العمليات الاقتراضية...إلخ.
- ✓ العمل على تبسيط إجراءات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم من البنوك ومعالجة المشكلات التي تعيق ذلك، من خلال تفاعل دائم ومتواصل وشراكة حقيقية جديدة بين هذه الاخيرة من جهة و بين البنوك من جهة أخرى.
- ✓ تطوير وتحديث برامج ضمان القروض المعدة سالف لتواكب الحداثة والمعاصرة، على غرار ما هو معمول به في الدول المتقدمة والاستفادة من التجارب الناجحة في هذه المجال.
- ✓ تشجيع المؤسسات الحكومية و الخاصة على تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كل في مجال اختصاصه، وحثها ععلى جذب المساعدة المالية و الفنية الدولية الموجهة لهذه المؤسسات.
- ✓ تشجيع إقامة مكاتب الإئتمان بهدف التغطية التدريجية للمعلومات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلى جانب خفض المستويات المشمولة بإدارة المخاطر الائتمانية في بنك الجزائر لمبالغ القروض والتسهيلات الممنوحة لهذه المؤسسات.

التأكيد على اهمية عقد الندوات و الملتقيات العلمية و المهنية وورشات العمل الهادفة لتنمية الرغبة لدى خرجي الجامعات الجزائرية في غنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه طلبة الدراسات العليا في الجامعات ومراكز البحوث في إعداد الرسائل الجامعية المتخصصة بشؤون هذه المؤسسات.

قائمـــة الـهوامش

1. ليلى لولاشي(2005)،**التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مساهمة القرض الشعبي الجزائري ، وكالة بسكرة، ماجستير** علوم اقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر،ص 65.

2. www.djelfa.info

3. صالح صالحي(2001)، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص

4. الجريدة الرسمية(2001)، **القانون رقم18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، الجزائر.

5. صالح صالحي(2001)، مرجع سابق، ص

6. M.Farouk BOYACOUB(2002), **Financement de L'investissement et de la croissance**, revue BADR INFOS N°2 , MARS; ALGER; p

.7

8. معوان مصطفى(2003)، **دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص

9.الجريدة الرسمية(2004)، **المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004**، العدد 06، الجزائر، ص

10. بلاطة مبارك، بن دريميع سعيد(2003)، **الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة**، ورقة مقدمة إلى الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، الجزائر، ص

11. سيد علي موازي(2002)، **توقيع بروتكول مع هيئات مالية وطنية من اجل محيط مالي مرن و ملائم لنشوء المؤسسات**، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، العدد 01،الجزائر، ص

12. الجريدة الرسمية(2004)، المرسوم **الرئاسي رقم134/04 المؤرخ في 2004/04/19 المتضمن القانون الاساسي بصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،العدد27،ص30

13. المرجع السابق

14. Ministère Des PME et l'artisanat (2009), **Bulletin D'Informations économiques- DSIS** , p43

15. الجريدة الرسمية(2004)، **المرسوم التنفيذي رقم373/02 المؤرخ في 2002/11/11 المتضمن أنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، العدد74، ص.13

16. Ministère Des PME et l'artisanat(2009),**OP.CIT**, p36.

17. الجريدة الرسمية(2003)، **المرسوم التنفيذي رقم78/03 المؤرخ في 2003/02/25** ، العدد13، ص 14.

18. صالح صالحي(2001)،**مرجع سبق ذكره**، ص32.

19. الجريدة الرسمية(2003)، **المرسوم التنفيذي رقم 80/03،المؤرخ في 2003/02/25**،العدد 13، ص22.

20. الجريدة الرسمية(2003)، **المرسوم التنفيذي رقم188/03، المؤرخ في 2003/04/22**، العدد 29،ص ص 8-9.

21. الجريدة الرسمية(2005)، **المرسوم التنفيذي رقم165/05، المؤرخ في 2005/05/03**، العدد 32،ص 28

22. وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الحرف التقليدية(2010)، جريدة الخبراليومية، الصفحة الاقتصادية، العدد 5927، ص 08. وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الحرف التقليدية(2010)، جريدة الخبراليومية، الصفحة الاقتصادية، العدد 5927، ص 08.

23. ليلى لولاشي(2005)، مرجع سابق، ص102.

24. Ministère Des PME et l'artisanat(2009),OP.CIT.

25. Mimoune Lynda, Kheladi Mokhtar(2006), **Partenariat Algerie-Union Européenne et mise a niveau des entreprises algériennes,** Colloque Economie Méditerrané Monde Arabe,26et 27 mai,Istanbul,Turquie ,p11.

26. شيبي عبد الرحمن، شكوري محمد(2009)، **معدل الاستثمار الخاص بالجزائر- دراسة تطبيقية**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية:تقييم و استشراف، 23-25مارس، بيروت الجمهورية اللبنانية، ص .11

27. غياط شريف، بوقموم محمد (2008)، **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الاول ، ص ص137-.138

28. Ecotechnics (1999), **Enquete sur les obstacles du developpement du secteur prive en algerie**.

30. خير الدين معطى الله، بوقموم محمد(2005)، **تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 13، جامعة باتنة، الجزائر، ص154.

قائمــة الجداول

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة(1982-1988)

السنوات	قطاع النشاط الاقتصادي		
	القطاع العام	القطاع الخاص	
		أقل من 20 عامل	أكثر من 20 عامل
1982	342	----------	----------
1984	341	11574	785
1986	228	15697	784
1988	199	13707	770
المجموع	1110	44978	2339

Source:www.djelfa.inf

الجدول رقم (2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(1994-2009)

السنة	عدد المؤسسات	قيمة التغير	نسبة التغير
1994	**26612**	**-**	**-**
1995	**29000**	**2388**	**%8.97**
1996	**177365**	**148365**	**%511.6**
1997	**182354**	**4989**	**%2.81**
1998	**137864**	**44508 -**	**%24.4-**
1999	**159507**	**21661**	**%15.71**
2001	**179893**	**20386**	**%12.78**
2002	**261863**	**81970**	**%45.56**
2003	**288587**	**26724**	**%10.2**
2004	**312959**	**24372**	**%8.44**
2005	**342788**	**29829**	**%9.53**
2006	**376767**	**33979**	**%9.91**
2007	**410959**	**34192**	**%9.07**
2008	**519526**	**108567**	**%26.41**
***2009**	**570838**	**51312**	**%9.87**

Source: Ministère Des PME Et L'Artisanat**,** **Bulletin D'Information Economiques** pour les années 2002, 2003,2004, 2005,2007, 2008, et2009.

* إحصائيات السداسي الاول لسنة 2009.

الجدول رقم (3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

	سنة 2006		سنة 2007		سنة 2008		سنة 2009	
	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%
البناء و الأشغال العمومية	90702	33.62	100250	34.1	111978	34.84	118268	35.25
التجارة و التوزيع	46461	17.22	50764	17.27	55551	17.22	58165	17.34
النقل و المواصلات	24252	8.99	26487	9.01	28885	8.99	29776	8.88
خدمات العائلات	19438	7.2	20829	7.09	22529	7.01	23461	6.99
خدمات المؤسسات	14134	5.24	16310	5.55	18473	5.57	19838	5.91
الفندقة و الاطعام	16230	6.02	17178	5.84	18265	5.68	18819	5.61
الصناعات الغذائية	15270	5.66	16109	5.84	17045	5.30	17376	5.18
باقي القطاعات	43319	16.06	46019	15.66	48661	15.14	49783	14.84
المجموع	269806	100	293946	100	321387	100	335486	100

Source: Ministère Des PME et l'artisanat, **Bulletin D'Informations économiques-_DSIS,** , pour 2006,2007, 2008et 2009,

الجدول رقم (5): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استحداث مناصب شغل

	2003	2004	التغير
عدد المناصب الإجمالية	6684057	7798412	1114355
عدد المناصب لـ م ص م	912949	1063953	151004
% لحصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي الوظائف	13.6	13.6	13.5
عدد البطالين	2078270	1671534	406736

Source: www.ulum.nl

جمال الدين سلامة(2009)، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 41.

*عدد المناصب خلال هاتين السنتين مضاف إليها أرباب المؤسسات الخاصة.

الجدول رقم (06): تطور العمالة حسب عدد المؤسسات للفترة (1994-2009)

السنة	عدد المؤسسات	عدد العمال	تطور عدد المؤسسات		تطور العمالة		متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة(2)/(1)
			المطلق(1)	النسبي	المطلق(2)	النسبي	
1994	26612	88108	3593	0.65	5599	0.35	1.55
1996	177365	418000	150753	27.51	329892	21.04	2.18
1997	182354	2666000	4989	0.91	152000-	9.69 -	30.46 -
1999	159507	634375	22847-	4.17-	368375	23.5	16.12
2001	179893	737062	20386	3.72	102687	6.55	5.037
2002	261863	684341	81970	14.96	52721 -	3.36 -	0.64 -
2003	288587	705000	26724	4.88	20659	1.31	0.77
2004	312959	838504	24372	4.45	133504	8.5	5.47
2005	342788	1157856	29829	5.44	319352	20.37	10.70
2006	376767	1252707	33979	6.20	94851	6.05	2.79
2007	410959	1355399	34192	6.24	102692	6.55	3.00
2008	519526	1540209	108567	19.81	184810	11.79	1.70
*2009	570838	1649784	51312	09.36	109575	6.99	2.13
المجمـــوع			547819	100	1567275	100	2.86

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (07): مساهمة هيئات التشغيل في توفير مناصب الشغل للسداسي الأول من سنة 2009

أجهزة التشغيل	العمالة	النسبة
ANSEJ	1023842	%62.06
ANDI	94290	%5.71
FGAR	21509	%1.30
CGCI	2716	%0.16
CNAC+ ANGEM وباقي الأجهزة	504427	%30.57
المجموع	1649784	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول رقم (08): تطور مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة للفترة(1994-2007)

الوحدة مليار دج

السنة	القطاع العام	النسبة%	القطاع الخاص	النسبة%	معدل التغير%	مجموع القيمة المضافة
1994	617.4	53.4	538.1	46.6	-------	1155.5
1995	857.1	54.7	711.6	45.3	32.24	1568.7
1996	1112	54.3	936	45.7	31.53	2048
1997	1201.5	54.3	1010.2	45.6	7.92	2211.7
1998	1019.8	46.4	1178.4	53.6	16.65	2198.2
1999	1240	48.1	1335	51.8	13.28	2575
2000	1983.74	58.1	1436.5	41.9	7.60	3420.24
2001	268.98	18.3	1203.74	81.7	16.20-	1472.72
2002	286.79	15.4	1585.3	84.6	31.69	1872.09
2003	312.47	14.9	1784.49	85.0	12.56	2096.96
2004	344.89	14.4	2038.84	85.5	14.25	2383.37
2005	367.51	14.1	2239.56	85.9	9.84	2607.07
2006	401.861	13.3	2605.681	86.6	16.34	3007.542
2007	420.86	12.3	2986.07	87.6	14.59	3406.93

Source: Ministère Des PME Et L'Artisanat**,** **Bulletin D'Information Economiques** pour les années 2007,2008

- بريبش السعيد(2004)، **تقييم تجربة الاقتصاد الموجه و الاصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية(واقع وافاق)-حالة الجزائر**-دكتوراة غيرمنشورة، كلية العوم الاقتصادية، جامعة عنابة، ص102.

الجدول رقم (09): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة(1997-2008)

الوحدة مليون دولار

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2005	2007	2008
قطاع عام	709	250	445	250	216	940	4746	7002	10576
قطـــــاع خاص	978	153	717	922	724	1069	15298	20390	28580
إجمـــــالي الواردات	1687	403	1162	1172	940	2009	20044	27439	39156

المصدر: تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنوات 1997، 2000، 2009.